

1. تعريف التداولية

من الصعب تحديد تعريف واضح لـ « التداولية » (Pragmatics) تحديدا دقيقا؛ أعني تعريفا جامعاً مانعاً، يجمع كل خصائصها، ويمنع في الوقت نفسه التباسها بحقول معرفية مجاورة؛ لأن التداولية في حد ذاتها تضرب بجذورها في حقول معرفية متباينة، شديدة التباين؛ ولأن موضوعها نفسه، وهو اللغة، تتنازعه مجموعة كبيرة من الاهتمامات، كاللسانيات والفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع، وغيرها. ومن هنا فإن أي تعريف يحاول أن يجمع شتاتها، سيكون تعريفا ناقصا. وغاية ما يصبو إليه هو أن يقدم الملامح البارزة للموضوع من غير إخلال.

والخطّ الرئيس في الدرس التداولي، هو دراسة اللغة في حال الاستعمال الحيّ، ملتبسة بسياقاتها الفعلية⁽¹⁾. أو هي " دراسة اللغة، شكلا ومضمونا، في علاقتها بمستعملها، ولكن لا نعتبر « مستعملها » الذوات البيولوجية، ولكن كأفراد في منظومة ثقافية، بأمزجتهم النفسية، وخلفياتهم الاجتماعية، وبالسياق اللحظي الذي يجري فيه الفعل التخاطبي "⁽²⁾، كما يقول شارل موريس (Charles Morris). وهذا يعني من البداية، اختلافها منهجيا عن المنظور البنيوي، الذي يحاول دراسة اللغة في حالتها السكونية، بإدراك العلاقات التي تحكم وحداتها بأنواعها المختلفة؛ واختلافها من جهة أخرى عن المنظور التوليدي، الذي يحاول أن يدرس اللغة من جهة الخلفيات العقلية التي تتحكم في النشاط الكلامي. ومن هنا، و" بصفة عامة، نحدد التداولية بأنها دراسة استعمال اللغة (الكلام)، في مقابل دراسة النظام اللغوي، الذي هو من اهتمامات اللسانيات. وإذا كنا نتحدث عن استعمال اللغة، فما ذلك إلا لأن هذا الاستعمال ليس حياديا، لا في آثاره، ولا في صيرورة التواصل، ولا في النظام اللساني نفسه "⁽³⁾.

أما مسعود صحراوي فيرى أن التداولية " مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله، وطرق وكيفيات استخدام العقلات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها «الخطاب»، والبحث عن العوامل التي تجعل من « الخطاب » رسالة تواصلية « واضحة » و« ناجحة »، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية "⁽⁴⁾. وهو يرى أن أقرب حقل معرفي للتداولية هو اللسانيات، من غير أن يقطع وشائجها بالحقول المعرفية التقليدية التي ترعرعت فيها كالفلسفة التحليلية وعلم النفس المعرفي. ولذلك فـ " التداولية ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي؛ علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة؛ ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، من ثمّ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة « ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره ». وعليه، فإن الحديث عن « التداولية » وعن « شبكتها المفاهيمية » يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة، لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمّة في الإنتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بالاستعمال "⁽⁵⁾. وإلى جانب هذه التعاريف هناك من الدارسين من يؤسس التداولية على مجموعة من الأبعاد؛ منها⁽⁶⁾:

- بعد القصديّة : كونها تعمل على تحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه عبارات هذه الألفاظ منفصلة. وبالتالي فهي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم.
- بعد السياق : كونها تعمل على تفسير ما يعنيه الناس في سياق معين، وكيفيه تأثير السياق فيما يقال. كما يتطلب أيضا التمعّن في الآلية التي ينظم من خلالها المتكلمون ما يريدون قوله وفق هويّة الذي يتكلمون إليه، وأين، ومتى، وتحت أية ظروف. وبالتالي فهي دراسة المعنى السياقي.
- بعد التأويل : كونها تعمل على فهم كيفية صوغ المستمع جملة من الاستدلالات حول ما يقال من أجل الوصول إلى تفسير المعنى الذي يقصده المتكلم؛ أي دراسة كيفية إدراك قدر كبير مما لم يتمّ قوله على أنه جزء مما يتمّ إيصاله، أو دراسة المعنى غير المرئي (invisible meaning). وبالتالي فهي دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال.
- بعد العرف اللغوي : ويؤشّر ذلك لمدى انتماء المتكلم والمستمع، واشتراكهما في عرف لغوي محدد، يسمح بتكوين خبرة مشتركة، يجعلهما يحددان ما يحتاجان إلى قوله، بناء على تقاربهما أو تباعدهما. وبالتالي فالتداولية هي دراسة التعبير عن التباعد النسبي.

ويفضّل باحثون آخرون أن يكونوا أكثر تحديدا فيحاولون أن يجيبوا عن الأسئلة التالية⁽⁷⁾:

- ماذا نفعل عندما نتكلم ؟
 - ماذا نقول تحديدا ؟
 - من يتكلّم ؟
 - ومن يخاطب ؟
 - ولماذا يتكلّم على هذا النحو ؟
 - كيف يمكن أن يخالف كلامنا مقاصدنا ؟
 - ما هي أوجه استخدام اللغة الممكنة ؟
- تقتضي الإجابة عن هذه الأسئلة استحضار مجموعة من المعطيات لا تكون المقاربة تداولية إلا بها. ومن ذلك:

- التركيز على مستعملي اللغة وسياق (ت) الاستعمال،
- مراعاة ظروف استخدام اللغة الإنسانية كما يقررها سياق المجتمع،
- الاهتمام بمظاهر التأويل بحسب السياقات،
- تحليل مقامات الخطاب ومقاصده،
- دراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلم،
- دراسة الاستلزام الحوارية، ومعرفة كيف يمكن أن يكون الاتصال شيئا أوسع من مجرد القول،

- استحضار الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجزة إنجازياً،
- دراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية،
- بلورة نظرية لأفعال الكلام، أي نماذج مجردة أو مقولات تصدق على السلوكات الملموسة والشخصية التي ننجزها ونحن نتكلم،
- دراسة العوامل التي تحكم اختيارنا للغة ...

وإذن، نخلص من هذا كله إلى أن التداولية علم متشعب جداً، يكاد يهمن على جميع مستويات التحليل اللساني المعروفة، ابتداء من مستوى الصوت اللغوي وانتهاء بالقصد، ويستثمرها جميعاً أثناء دراسته للاستعمال الحي للغة.

2. الدلالة اللغوية للمصطلح

شاع مصطلح « التداولية » في الدراسات اللسانية العربية الحديثة شيوعاً كبيراً. ومادة هذا المصطلح معروفة ومستعملة في اللسان العربي قديماً وحديثاً. وفي القرآن الكريم وردت في موضعين اثنين باشتقاقين مختلفين في هاتين الآيتين الكريمتين : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) [الحشر: 7]. و (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) [آل عمران: 140]. وأنت تلاحظ أن دلالة هذه المادة تدور فيهما حول الأخذ والردّ معاً بمعنى التناوب، كما في الآية الأولى، أو المراوحة كما في الآية الثانية. أما في المعاجم القديمة، فينقل ابن منظور عن الفراء : " إنما الدُّولة للجيشين يهزم هذا هذا، ثم يهزم الهازم، فتقول قد رجعت الدُّولة على هؤلاء، كأنها المرّة ". وينقل عن الزجاج : " الدُّولة اسم الشيء الذي يُداول. والدُّولة الفعل والانتقال من حال إلى حال ". ويقول أيضاً : " وقالوا دَوَّالِيكَ أَي مُدَاوِلَةٌ عَلَى الْأَمْرِ؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ وَإِنْ شئتَ حملته على أنه وقع في هذه الحال. ودالت الأَيَّامُ أَي دارت. والله يُداولُها بين الناس. وتداولته الأيدي أخذته هذه مرّةً وهذه مرّةً. ويقال تَدَاوَلْنَا الْعَمَلَ وَالْأَمْرَ بَيْنَا بِمَعْنَى تَعَاوَزْنَاهُ فَعَمِلَ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً " (8). وفي أساس البلاغة : " والمأشي يداول بين قدميه: يراوح بينهما .. وفعلنا ذلك دواليك، أي كرات بعضها في أثر بعض " (9).

ولا تختلف المعاجم الأخرى كبير اختلاف عمّا أوردناه. وفي الشعر العربي، ربما كان أشهر بيت استعمل هذه المادة بيت المتنبي، الذي يهيم فيه بالمجد :

وتركك في الناس دويّاً كأنما تداول سمع المرء أنمله العشر⁽¹⁰⁾

أي المجد أن يحدث طالبه جلبةً وضجيجاً يشبه الضجيج الذي تحدثه الأيدي إذا تناوبت إيقاع الصفع على الأذن.

وإذن، فنحن مطمئنون إلى أصالة هذه المادة في اللسان العربي القديم، وإلى دلالتها الواضحة على الأخذ والردّ، وعلى التناوب، وعلى المروحة، وعلى التعاور، وعلى التحول والانتقال. وهي دلالة تصلح صلاحاً

تاما لهذا الفرع من اللسانيات الذي يهتم باستعمال اللغة، أي بتداولها، باعتبارها وسيلة من الوسائل التي يتوسل بها الإنسان لقضاء مآربه، فيتداولها الناس كما يتداولون الآلات التي يستعينون بها في حوائجهم.

وفي التراث الفكري العربي يقولون : لا مشاحة في المصطلح. فما دامت مادة هذا المصطلح تضرب بجذورها في الاستعمال العربي القديم، وما دام هذا المصطلح يدلّ دلالة واضحة على موضوعه، فلا بأس من الاصطلاح عليه، مع الاعتراف بوجود مصطلحات أخرى بعضها عربي مبتكر مثل « الذرائعية » أو « النفعية » أو معرّب مثل « البراجماتية »، وبعضها مركّب مثل « البراجماتية اللسانية »، أو « علم التخاطب »، وغيرها.

ومصطلح « التداولية » في اللسان العربي مصدر صناعي. والمصادر الصناعية مصادر قياسية تصاغ للدلالة على الاتصاف بالخصائص الموجودة في هذه الأسماء، كقوم وقومية، وواقع وواقعية. وفي حالتنا هذه يدلّ مصطلح « التداولية » على الاتصاف بالخصائص الموجودة في الأخذ والردّ، وفي التناوب، وفي المروحة، وفي التحوّل والانتقال. أي بتداول اللغة باعتبارها وسيلة. ويقابله مصطلح «Pragmatique» في اللسان الفرنسي، ومصطلح « Pragmatics » في اللسان الانجليزي. وهما مشتقان من المادة اللاتينية « pragmaticus » نسبة إلى الاشتغال السياسي أو القضائي، وهي مشتقة بدورها من الإغريقية القديمة «πραγματικός» (pragmatikós) والتي تعني « عمليّ »، من الجذر اللغوي «πραῦμα» (prâma)، والذي يعني : الحدث، والشيء، والقضية⁽¹¹⁾.

ونلاحظ أن اللغات الحية، ومنها الانجليزية، قد اشتقت من هذه المادة القديمة مواد أخرى كالأفعال مثل : « to practice » أي يمارس، أو الصفات مثل : « practicle » أي عملي. وهكذا.

3. تاريخ استعمال المصطلح ؟

تعود التداولية « Pragmatics » بمفهومها الاصطلاحي الواضح إلى شارلز وليام موريس (Charles W. Morris)، في حدود حدود عام (1938). في هذا العام نشر شارل موريس مقالا في إحدى الموسوعات العلمية حول : أسس نظرية العلامات (Fondations of The Theory of Signs). وفيه تطرق إلى مفهوم العلامة وطبيعتها، وكيفية اشتغالها. وكيفية الاشتغال هذه يشتقّ لها مصطلح السيميوزيس (Semiosis) من اللغة الإغريقية القديمة، وهو يعرفه بأنه " الطريقة التي يتصرف بها شيء ما كعلامة "⁽¹²⁾. وهنا يظهر مصطلح التداولية « Pragmatics » كفرع مكوّن لمفهوم السيميوزيس.

وفي الموضوع نفسه، يحاول أن يشرح أبعاد ومستويات السيميوزيس، فيقسمها إلى ثلاثة أبعاد⁽¹³⁾:

- الأول يتناول دراسة علاقات العلامات بموضوعاتها التي تطبّق عليها. هذه العلاقة تسمى: البعد الدلالي من السيميوزيس (Semantical Dimention of Semiosis). والدراسة التي تتناول هذا البعد تسمى : علم الدلالة (Semantics).
- الثاني يتناول دراسة علاقة العلامات بمؤولها. هذه العلاقة تسمى : البعد التداولي من السيميوزيس (Pragmatical Dimention of Semiosis). والدراسة التي تناول هذا البعد تسمى : التداولية (Pragmatics).

- الثالث يتناول دراسة العلاقات الصورية بين العلامات اللغوية، أي هونوع من التجريد للعلاقات بين العلامات وموضوعاتها أو بين العلامات ومستعملها. هذه العلاقة تسمى : البعد النحوي (النظم) من السيميوزيس (Syntactical Dimention of Semiosis). والدراسة التي تناول هذا البعد تسمى : النظميات (Syntactics).

وبعد سنوات قليلة، ينشر رودولف كارناب (Rudolf Carnap) كتابه : المدخل إلى علم الدلالة عام (1942)، ويظهر فيه بوضوح التقسيم الثلاثي لعلم العلامات⁽¹⁴⁾. وإن كنا نلاحظ أن اسمه يظهر في تحرير المجلة التي نشر فيها مورييس مقاله في عام 1938.

ويجب أن نلاحظ في هذه الفترة أن مصطلح « التداولية » لم يكن يدل دلالة واضحة على موضوعه، الذي تحدد فيما بعد بصورة أكثر شمولاً. لقد كانت التداولية في ذلك الوقت أشبه ما تكون بـ «سلة مهملات» اللسانيات، كما سيمّمها يهوشوا بارهيلال (Yehoshua. Bar-Hillel) في وقت لاحق⁽¹⁵⁾؛ أي إن كل ما تعجز اللسانيات عن معالجته بصورة منهجية دقيقة وواضحة، فإنها تدمغه بالوسم التداولي.

أما في تاريخ الدرس اللساني العربي المعاصر، فإن أول من استعمل هذا المصطلح من الباحثين العرب الباحث المغربي طه عبد الرحمان، فقد التفت لهذا الحقل المعرفي الجديد في وقت مبكر نسبياً. وقد صرح قائلاً : " التداوليات: هي الدراسة التي تختص بوصف - وإن أمكن بتفسير - العلاقات التي تجمع بين « الدوال » الطبيعية و« مدلولاتها » وبين « الدالّين » بها ...

وقد وقع اختيارنا منذ (1970) على مصطلح « التداوليات » مقابلاً للمصطلح الغربي «براغماتيقا»، لأنه يوفّي المطلوب حقّه، باعتبار دلّالته على معني « الاستعمال » و« التفاعل » معا⁽¹⁶⁾. وفي موضع آخر يحاول أن يوضح الاعتبار «التداولي» بمناسبة شرحه لمفهوم « المجال التداولي »، فيقول : " من المعروف أن الفعل : « تداول » في قولنا : « تداول الناس كذا بينهم » يفيد معنى « تناقله الناس وأداروه فيما بينهم »؛ ومن المعروف أيضاً أن مفهوم « النقل » ومفهوم « الدوران » مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة؛ فيقال : « نقل الكلام عن قائله » بمعنى رواه عنه، كما يقال «نقل الشيء عن موضعه » أي حركه منه؛ ويقال : «دار على الألسن» بمعنى جرى عليها، كما يقال : «دار على الشيء» بمعنى طاف حوله؛ ف« النقل » و« الدوران » يدلان بذلك، في استخدامهما اللغوي، على معنى النقلة بين الناطقين، أو قل معنى « التواصل »؛ ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين، أو قل معنى «التفاعل»، فيكون التداول جامعا بين جانبيين اثنين هما: التواصل والتفاعل؛ فمقتضى « التداول »؛ إذن، أن يكون القول موصولا بالفعل⁽¹⁷⁾.

4. أهمية الدرس التداولي في الدرس اللساني المعاصر

انتهت المدارس اللسانية التي، التي انبثقت في مجملها من لسانيات دي سوسير إلى ما يشبه الأزمة. فنحن نعلم أن دي سوسير كان له الفضل في انبثاق مجموعة كبيرة من المدارس التي تبنت أطروحاته، وأساليبه في فحص النشاط اللغوي عند الإنسان. وهكذا برزت إلى الوجود مدرسة جنيف فموسكو فبراغ

فكوبنهاغن⁽¹⁸⁾. ومهما تختلف اجتهادات هذه المدارس من جهة التفصيل فإن الخط الرئيس الذي يجمعها هو نظرها للغة باعتبارها نظاما « *Système* »، يمكن أن يدرس اللغة في إطاره المجرد، بعيدا عن أي علاقات خارجية. ودي سوسير نفسه، في أكثر من موضع من محاضراته يشبه النظام اللغوي برقعة الشطرنج، الذي تتحدد فيها العلاقات بين وحداتها، في معزل عن أي علاقات خارجية⁽¹⁹⁾. ومعنى هذا أن اللسانيات السوسورية، فالمدارس التفرعة عنها، غدت لسانيات بنيوية بامتياز، وابتعدت عن دراسة الأحداث الكلامية في الواقع الحي، " مما جعل جهازها الواصف مفتقرا إلى التعيين والإحالة، لافتقارها للقواعد الإحالية التفسيرية"⁽²⁰⁾.

هذا النشاط اللغوي الذي انبثق عن دي سوسير كان يقابله نشاط مواز؛ في انجلترا خصوصا؛ نشاط كان يركز جلّ اهتمامه على العلاقات التي تربط النشاط اللغوي عند الإنسان بمختلف النشاطات الأخرى؛ فالإنسان أولا وأخيرا كائن اجتماعي، وهو منتج للأعراف والتقاليد وللثقافة. ولغته تتأثر بكل هذا الخليط المعقد من المواضعات والأعراف والثقافات. وتؤثر فيها كذلك. وهكذا برزت أعمال علماء من مثل برونسلاو مالينوفسكي (Bronislaw Malinovsky)، وجون رابرت فيرث (John Rupert Firth)، وغيرهم⁽²¹⁾.

على أن النشاط الذي أحدث قطيعة معرفية فعلية، خصوصا مع منهاج دي سوسير ومن دار في فلكه، كان نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، منذ كتابه الأول : البنى التركيبية (Syntactic Structures) في عام (1957)، ثم في كتابه الذي عمّق فيه تحليل منهجه : اللسانيات الديكارتية (Cartesian linguistics) في عام (1966). وقد كان واضحا منذ البداية أن أعماله هذه تأتي " لتعميق فهم طبيعة اللغة وفهم إجراءاتها العقلية وبنائها، التي يتأسس عليها اكتسابها واستعمالها"⁽²²⁾، كما يصحّ بذلك.

في مقابل هذين التيارين الكبيرين الذين حكما أكثر النشاط اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، يبرز تيار آخر، غير واضح المعالم، يتشكل بشكل تدريجي، ولكن بجرأة أكبر، من جهة كونه كان يحاول أن يتناول أكثر إشكالات اللغة عمقا، وأعقدها تفسيرا، إلى درجة أن كانت تترك هذه الإشكالات على الهامش، أو كانت ترمى في سلة المهملات، بحجة عدم القدرة على تناولها بشكل دقيق، موضوعي، ومنهجي. ولكن سلة المهملات هذه أخذت تمتلئ شيئا فشيئا، لتغدو مادتها مصدر إلهام واهتمام لغير واحد من العلماء، منهم جورج يول على سبيل المثال⁽²³⁾. هذا التيار هو التيار التداولي.

وليس من شك أن التيار التداولي أوجد له مكانة مميزة في الدرس اللساني المعاصر. وقد ظهر كمحاولة لتجاوز المآزق التي وصل إليها البنيويون والتوليديون جميعا. ويذهب ليفينسون (S. Levinson) إلى أن من أسباب ازدياد الاهتمام بالتداولية إعتبار شومسكي اللغة " جهازا تجريديا، أو قابلية ذهنية عقلية صرف، بعيدا عن استعمالها ومستعملها ووظائفها"⁽²⁴⁾، متأثرا في ذلك، جزئيا، ببلومفيلد.

وميزة هذا التيار أن جذوره بدأت في التشكل في حقول معرفية متباينة، كالفلسفة التحليلية أو علم النفس المعرفي، أو اللسانيات الاجتماعية، فضلا عن اللسانيات العامة. وشيئا فشيئا بدأت ملامح هذا التيار تتشكّل، وظهر بشكل جليّ قدرته على معالجة الظاهرة اللغوية على نحو دقيق وموضوعي، وغدت النتائج التي يخرج بها بين الحين والحين، فضلا عن النتائج التي يعد بها، تدعو إلى الإعجاب.

وقوة هذا التيار تنبع أولاً وأخيراً من قدرته على التعامل مع اللغة ككل متكامل. فنحن نعلم أن المناهج اللسانية التقليدية تناولت النشاط اللغوي بعقلية تجزئية، فكانت تفحص بعض مظاهر اللغة بمعزل عن المظاهر الأخرى، فنجد بعضها يولي أهمية كبيرة للبنية التركيبية الظاهرة على حساب البنية العقلية العميقة، كما نرى مع دي سوسير وأتباعه؛ وبعضها كان يرى العكس، فيولي أهمية كبيرة للبنية العقلية وللتحولات التي تطرأ عليها، وهذا على حساب البنية التركيبية، كما نرى أنصار النحو التوليدي؛ والبعض الآخر يولي أهمية كبيرة للأعراف والتقاليد الاجتماعية والأنظمة الثقافية في التواصل اللغوي، كما في حال المدرسة الاجتماعية مع رائدها فيرث؛ بينما ترى التداولية أن اللغة نشاط متكامل، وبالتالي فدراسته يجب أن تكون ككل متكامل، لدرجة أن رأينا كارناب، وهو يناقش أولوية أركان الدراسة اللغوية : النحو والدلالة والتداولية، رأيناه يقول أن " التداولية قاعدة اللسانيات "(25).

ويجب أن نلاحظ أن هذا الإصرار ينبع أولاً وأخيراً من ملاحظة دقيقة؛ فنحن عندما نستعمل اللغة في الواقع الحي، لا نستعمل بعض مظاهرها بمعزل عن المظاهر الأخرى، فنستعمل النحو بمعزل عن السياق، أو نستعمل البنى اللغوية بمعزل عن العقل الناظم لها، أو نستعمل العبارات نفسها في سياقات مختلفة، أو نستعمل هذه العبارات من غير أن نراعي الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تستوجبها، أو نقوم بتأويل الملفوظ من غير أن نقدّر مقاصد المتكلم. صحيح أن الفحص الإجرائي يفرض علينا معالجة بعض مظاهرها بمعزل عن الآخر، كما يرى كارناب، ولكن لا يكون هذا إلا بصورة مؤقتة، وباضطرار، لأن الموضوعية العلمية تفرض علينا أن نتعامل مع هذا الخليط ككل متكامل، وذلك ما تصبو إليه التداولية.

5. نشأة التداولية

ليس من اليسير التأريخ لنشأة التداولية تأريخاً دقيقاً وموضوعياً، ذلك أنها نشأت إثر تفاعلات عميقة وطويلة في مسار الدرس اللساني الحديث والمعاصر. ولكنتنا نستطيع أن نشير إلى ملامح الفترة التي ميّزت هذه النشأة؛ إنها فترة تميّزت بنشأة ما يسمى « العلوم المعرفية »؛ أعني : علم النفس واللسانيات وفلسفة العقل والذكاء الاصطناعي وعلوم الأعصاب، ردّاً على التيار السلوكي الذي كان يكتسح الساحة الأمريكية قبل منتصف القرن العشرين. وقد كانت تهدف إلى توضيح كيفية اشتغال العقل/الدماغ، وبيان كيف أن العقل، البشري خصوصاً، يكسب معارف ويطوّرها ويستعملها اعتماداً، من جملة ما يعتمد، على الحالة الذهنية. وهي الفترة التي شهدت ظهور أولى مقالات نعوم شومسكي (Noam Chomsky)، وجورج ميلر (George Miller)، وألان نيوال (Allen Newell)، وهيربرت سيمون (Herbert Simon)، ومارفين مينسكي (Marvin Minsky)، وماك كولوك (Mc Culloch)، فضلاً عن أوستين (John Austin) (26).

وتميّزت أيضاً بـ " ظهور توجهات منطقية جديدة، لا صورية؛ توجهات أدركت قصور المنطق الصوري، في صيغته القديمة والحديثة، ووقفت على عجزه عن أن يكون أداة مفيدة في وصف وتفسير الظاهرة التدلالية كما تتجلى فعلاً في العلوم الانسانية والاجتماعية بشكل عام، وفي التفاعل الحجاجي بشكل خاص. بعبارة أخرى : إن المنطق الصوري لم يستوف الكفاية الضرورية لدراسة الاستدلال والتفاعل الحجاجيين اللذين لا يمكن تصور وجودهما من دون ذوات، ومن دون لغة تتواصل بها هذه الذوات "(27).

وعندما ألقى جون أوستين محاضراته في فلسفة اللغة، سنة 1955، في جامعة هارفرد، في السلسلة التي كانت تحمل تسمية : محاضرات وليم جيمس (Wiliam James Lectures)، لم يكن يفكر في تأسيس فرع لساني جديد، وإنما كان كل همّه منصباً على معالجة مجموعة من الإشكالات المتعلقة بفلسفة اللغة تحديداً. والإشكال الرئيس الذي كان يعالجه يمثله التساؤل التالي : هل حقيقة ينحصر دور اللغة في توصيف الواقع؟ هذا ما هو مقرر عند الفلاسفة الكلاسيكيين منذ أرسطو، وفلاسفة الوضعية المنطقية بصورة خاصة؛ فقد عمد هؤلاء، تماشياً مع مقرراتهم، أن يُقصوا نصيباً من التعابير اللغوية بحجة أنها غير قابلة للفحص، أو كما يقول شليك موريتز (Moritz schlick) : " لا يمكن لقضية أن يكون لها معنى إلا إذا كانت تقبل الفحص (verifiable) " (28)، وإلا فهي « لا معنى لها » (pseudo-statements) (29).

لقد فحص، أولاً، دعوى الفلاسفة التي تفترض بأن القضية (statement) إما أن تصف « describe » شيئاً، أو تثبت واقعة بعينها (state some fact)؛ وبالتالي فحكمها إما أن تكون صادقة أو كاذبة. ولاحظ أيضاً دعوى النحاة التي ترى أن القضايا لا تفيد الإخبار في كل الأحوال، أو تقرّر أحكاماً؛ وإنما، بالإضافة إلى الإخبار، هناك الجمل الاستفهامية والأمرية والتعجبية والتي تفيد التمني. ومنها ما يفيد التعارض على وجه ما. والفلاسفة والنحاة جميعاً يشتركون في اعترافهم بأنه ليس من السهل تمييز الجمل الإخبارية من الاستفهامية والطلبية، بسبب الافتقار إلى علامات نحوية تحدّد ذلك، كضابط نظم الألفاظ وترتيبها وكصيغ الأفعال، وما إلى ذلك. ويعترف من جهته بأنه لا يدري كيف يمكن أن يميّز أصناف هذه الجمل، ويفصل بعضها عن بعض؟ ثم ما هي الحدود التي فصل بينها؟ وكيف نعرفها؟

إن هذه الملاحظات، وغيرها، قادت إلى نتيجة في غاية الأهمية، وهي أن جزءاً كبيراً من اللغة لا يوقعه المتكلم ليوصّف الواقع، بل ليغيّره. وأطلق على المغالطة التي كان يروج لها من سبقه بـ «مغالطة توصيف الواقع»، أو «وهم الوصف» (descriptive Illusion) (30). إن جملاً مثل : أمرك بالصمت، أو : أعدك بأن آتيك غداً، ليست جملاً إنشائية يقينا بالمفهوم التقليدي، وهي لا تصف الواقع، وهي لا تخبر بشيء. وعوضاً عن ذلك هي تسعى لتغيير الواقع؛ فقول القائل : أمرك بالصمت سعيٌّ للانتقال من حالة الفوضى والضجيج إلى حالة السكون؛ وقول القائل : أعدك بأن آتيك غداً، يخلق نوعاً من الالتزام بأن الفعل سيكون مستقبلاً. ومن هنا فإن التوصيف اللائق بها، ليس هو توصيف الصدق أو الكذب، ولكن توصيف النجاح أو الإخفاق. وهكذا، ففي حالة امتثال المستمع للمتكلم وسكوته، يكون المتكلم هنا قد نجح في إنجاز الفعل الكلامي، وإذا كان العكس، يكون حينئذ قد أخفق.

لقد ميّز أوستين في مرحلة أولى بين نوعين من الجمل (31) :

جمل إخبارية (Constatives) : وهي جمل تصف وقائع العالم الخارجي، وتكون صادقة أو كاذبة.

جمل إنشائية (Performatives) : وهي أفعال تؤدي بها أفعال إنجازية في ظروف ملائمة، وهي لا توصف بالصدق أو الكذب، ولكنها توصف بأنها موفقة (happy) أو غير موفقة (unhappy). ويدخل في إطارها : التسمية، والوصية، والاعتذار، والنصح، والوعد، والوعيد ... إلخ.

ويجب أن نلاحظ أن النوع الثاني من هذه الجمل لا يكون موفقاً إلا إذا توفرت له شروط معينة. هي شروط الملاءمة (felicity conditions)، وهي شروط تكوينية، فإن لم تتوفر لحقها الإخفاق (misfire). وهي تقضي بـ⁽³²⁾:

- وجود إجراء عرفي (conventional procedure) مقبول، وله أثر عرفي معين، وأن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة، ينطق بها أناس معينون، وفي ظروف معينة.
- يجب أن يتلاءم أولئك الأشخاص المعينون مع الظروف، في حالة معينة، لتنفيذ الإجراء المحدد.
- يجب أن ينفذ الإجراء من جميع المشاركين بشكل صحيح، و...
- أن يكون التنفيذ كاملاً.
- وبما أن هذا الإجراء مصمم للاستعمال من قبل أشخاص لهم أفكار أو مشاعر معينة .. فإن المشاركين في هذا الإجراء، يجب أن يكون لهم هذه المشاعر والأفكار. وأن يهتموا بتوجيه أنفسهم.
- وفي الحقيقة، يجب أن يهتموا بتوجيه أنفسهم فيما يلي بعد.

أما في مرحلة تالية فقد تبين لأوستين أن تمييزه بين الجمل الإخبارية والجمل الإنشائية غير دقيق وغير حاسم، إذ لاحظ أن الكثير من الجمل التي تنطبق عليها شروط الأفعال الإنشائية ليست هي كذلك. وأن الكثير من الجمل الإخبارية تقوم بوظيفة إنشائية. ومن ثم فقد أعاد طرح السؤال الأصلي من جديد: كيف ننجز فعلاً (an act) عندما ننطق قولاً؟ وفي محاولته الإجابة عن هذا السؤال قدم نظريته في تفسير الفعل الكلامي، وأقر أن فعل التلفظ ينطوي، بالضرورة، على ثلاثة أركان، هي:

أ. فعل التلفظ (Locutionary act): هو التلفظ بجمل من المفردات، مستقاة من معجم لغة بعينها، مرتبة ترتيباً صحيحاً، وخاضعة لنظام نحوي محدد؛ فنتج معنى واضحاً، هو المعنى الأصلي. وهذا الفعل يصاحب جميع حالات التلفظ؛ ولكنه، وإن أفاد المعنى الأصلي، فإنه يضل غير كاف لإدراك أبعاده ومرامييه.

ب. الفعل الانجازي (Illocutionary act): ويتمثل في الدلالات المتضمنة في القول، والتي هي ليست الدلالة الأصلية، ولكنها حاصل الدلالة الأصلية، أي هي دلالات فرعية تتحدد بضروب السياق التي تحيط بالعملية التخاطبية. وقد لاحظ أوستين في هذه الحالة أن الفعل يتوفر على خاصية زائدة، سمّاها خاصية «القوة»، فنتج له مفاهيم جديدة، صاغ لها مصطلحات: قوة الإنجاز (force of illocutionary)، «قوة الكلام» (force of utterance)⁽³³⁾.

ج. الفعل التأثري (Perlocutionary act): ويتمثل في مدى اقتناع أو عدم اقتناع المتحدث إليه بصواب ما يتحدث به المتكلم، لينتج عنه سلوكات لغوية أو مادية بحسب ما فهمه من متضمنات القول. ويجب أن نلاحظ أن هذا الفعل هو فعل قصدي بالدرجة الأولى، ويتمثل في ما يرمي إليه المتكلم من أغراض ومقاصد. ويقف السامع على مقاصد المتكلم من خلال تحليل شبكة واسعة من الظروف والملازمات السياقية، التي تميل بالقصد إلى هذه الجهة أو تلك. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار، كذلك، أن

المستمع قد يفشل في الوصول إلى مقاصد المتكلم، وهنا يجد المتكلم نفسه مضطرا إلى أن يصوغ ملفوظه على نحو آخر، أكثر وضوحا ومناسبة. وعلى أي حال فإن الصياغة اللفظية لفعل الأمر، على سبيل المثال، قد تخرج إلى أفعال غرضية متعددة حسب سياق القول، كالإلتماس، والدعاء، والتمني، والتعجيز، والتهديد، والتحقير، والتسوية، والإباحة، والامتنان⁽³⁴⁾. وهكذا يفهم المستمع الأمر في مثل قوله تعالى: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) على أنه تهديد ووعد⁽³⁵⁾، وليس حظًا على الفعل مطلقا. وبالمثل فإن النبي قد يخرج إلى الدعاء، والإلتماس، والتمني، والتهديد، والتحقير، والإرشاد. وغير ذلك.

ومعنى هذا التقسيم الجديد أن هناك تغيرا جذريا في فهم الجملة اللغوية، بحيث "تمهض ثنائية الجملة الخبرية/الجملة الإنشائية (performative/constative) على فكرة ثنائية فعل التلقظ/فعل الإنجاز (locutionary and illocutionary)، وبحيث تكون نظرية الأفعال الكلامية كنظرية خاصة بإزاء النظرية العامة"⁽³⁴⁾. وبهذا يكون أوستين قد وضع يده على مفتاح جديد في فلسفة اللغة؛ ومن خلاله، اقترح أن يستبدل التصور القديم، أعني تصور الفلاسفة والنحاة حول تقسيم الجملة إلى خبرية وإنشائية، بتصوّر جديد في الأفعال الكلامية (speech acts). ونستطيع من خلال الأفكار التي طرحها أوستين أن نقول أن نظرية الأفعال الكلامية قد أحدثت منعطفًا دقيقًا في تاريخ اللسانيات المعاصرة، خصوصا عندما اعتبرت أن الوحدة الأساسية للفعل التخاطبي هو الفعل الكلامي وليس الجملة، من جهة بنيتها ودلالاتها.

خاتمة

وهكذا، وعلى هذا النحو، شقّت محاضرات أوستين، التي لم تطبع في حياته، وطبعت قريبا من سبع سنوات بعد وفاته، طريقها إلى قلب الدراسات اللسانية. وكانت هذه المحاضرات دقيقة وموحية. ووجدت لها أنصارا عملوا على توسيع أفكارها، وضبط مصطلحاتها، وتعميق منهجها، كما نعرف من أعمال جون سيرل (John Searl)، أو بول غرايس (Paul Grice)، ومن جاء بعدهما. وبهذا أصبحت التداولية تيارا لسانيا منفتحا على جميع الحقول المعرفية التي لها علاقة بنشاط الكلام عند الإنسان، ولم تتوان في مهاجمة ومعالجة أعقد القضايا الفلسفية المتعلقة بفلسفة اللغة وفلسفة العقل، وقدمت أنسب التفسيرات الممكنة لاستعمال اللغة في الواقع الحي. ويمكن تلخيص نتائج هذا البحث فيما يلي:

- تمهض التداولية على مفهوم مركزي هو «الاستعمال»، فاللغة هي أولا وقبل كل شيء طريقة في استعمال الملفوظات للوصول إلى أغراض بعينها.
- أسهمت تيارات متباينة، منها الفلسفة وعلم النفس والعلوم المعرفية، وغيرها، فضلا عن اللسانيات في تأسيس الدرس التداولي المعاصر.
- تمهض نظرية الأفعال الكلامية على الفكرة القائلة بأن ليس دور اللغة هو وصف العالم بل تغيير العالم.
- يلعب السياق بمختلف أنواعه دورا لا يمكن التغافل عنه في أي فعل تخاطبي واضح وناجح.
- أدركت التداولية قصور المنطق الصوري وعجزه عن وصف وتفسير الظاهرة التدليلية كما تتجلى في الواقع الحي، وفي التفاعل الحجاجي بشكل خاص. ومن هنا فقد سعت إلى تأسيس درس حجاجي مندمج في اللغة وليس متعاليا عليها، فيما يعرف بالتداولية المدمجة.

- وضعت التداولية معايير جديدة للتمييز بين الخبر والإنشاء فيما يعرف بنظرية الأفعال الكلامية.
- إن من أهم ما جاءت به اللسانيات التداولية اعتبارها الفعل الكلامي هو الوحدة الأساسية في الفعل التخاطبي، وليس الجملة.

هوامش البحث

- (1) Geoffrey Leech : Principles of Pragmatics, Longman House, London and New York, 1983, p. X.
- (2) Östman Jan-Ola : Pragmatics as Implicitness, PhD dissertation, University of California, Berkely, 1986, p.17.
- (3) Jaques Moesheler et Anne Reboul : Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, Edition du Seuil, 1994, Paris, p 17.
- (4) مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص5.
- (5) المرجع نفسه، ص 16.
- (6) جورج يول : التداولية، ترجمة قصي العتاي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص19.
- (7) حافظ اسماعيلي علوي : التداوليات، علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2014، ص2.
- (8) ابن منظور : لسان العرب المحيط، دار صادر، بيروت، ج11، ص252.
- (9) الزمخشري : أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص303.
- (10) المتنبي : ديوانه، قصيدة : ما المجد إلا السيف والفتكة البكر، دار بيروت، بيروت، 1983، ص189.
- (11) Dictionnaire LITTRE, Editions Garnier, Paris, p 1338.
- (12) Charles W. Morris : Foundations of The Theory of Signs, In International Encyclopedia of Unified Science, Vol 1, N°2, Chicago University Press, Chicago, 1938, p 3.
- (13) المرجع نفسه، ص6-7.
- (14) Rudolf Carnap : Introduction to Semantics, Harverd University Press, 3rd Ed, 1948, V1, p 8.
- (15) Yehoshua Bar-Hillel : Out of the Pragmatic Wastebasket, Linguistic Inquiry, Vol. 2, No. 3, 1971, p.405.
- (16) طه عبد الرحمان : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط2، 2000، ص28.
- (17) طه عبد الرحمان : تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط2، ص244.
- (18) انظر: أحمد مومن : اللسانيات، النشأة والنطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص136 وما بعدها.
- (19) Ferdinand de Saussure : Cours de Linguistique Générale, publié par Charles Bally et Albert Sechehayé, Payot, Paris, 3 éd, p 43.
- (20) مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، ص29.
- (21) أحمد مختار عمر : علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص68.
- (22) Noam Chomsky : Cartesian Linguistics, Cybereditions, Christchurch, New Zealand, 2nd Ed, p 45.
- (23) George Yule : Pragmatics, Oxford University Press, New York, 2nd Ed, 1996, p 6.
- (24) Stevan C. Levinson : Pragmatics, Cambridge University Press, New York and Melbourn, 1983, p.35.
- (25) Rudolf Carnap : Introduction to Semantics, V1, p 13.
- (26) أن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2003، ص 28.
- (27) مسعود صحراوي : في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان : التداوليات، علم استعمال اللغة، بإشراف حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2014، ص 25.
- (28) Moritz schlick : Meaning and Verification, The Philosophical Review, Vol. 45, No. 4., 1936, p.344-345.
- (29) John Austin : How to do things with words , Oxford University Press, Amen House, London, 1962, p2.
- (30) المرجع نفسه، ص 3.

(31) نفسه، ص3-6.

(32) نفسه، ص 14.

(33) نفسه، ص 73 :76 :99 :104.

(34) عبد السلام هارون : الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص14-15.

(35) فخرالدين الرازي : مفاتيح الغيب، دارالفكر، بيروت، ط1، 1981، ج27، ص132.

(36) John Austin : How to do things with words , p147.